

رسالة ملكية إلى المشاركين
في المناظرة الوطنية الأولى حول التكوين المهني

بعث صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 3 شعبان 1411 ـ 18 فبراير 1991 ـ رسالة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الأولى حول التكوين المهني التي نظمت بالرباط أيام 18 و 19 فبراير 1991 ، من طرف وزارة الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر بتعاون مع الاتحاد العام للإقتصاديين المغاربة تحت شعار : «التعبئة كل الطاقات لضمان مستقبل شبابنا» .

وقد تلا الرسالة الملكية الوزير الأول الدكتور عز الدين العراقي ، خلال الجلسة الإفتتاحية لهذه المناظرة .

وفيما يلي نص الرسالة الملكية السامية :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله .

لقد سررنا بإقدام وزارتنا في الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر، بتعاون مع الاتحاد العام للإقتصاديين المغاربة على تنظيم مناظرة وطنية حول التكوين المهني ، لتبادل الرأي والمشورة والتعبير عن مختلف الآراء والأفكار، لتقييم حصيلة ما أنجزناه ، وتشخيص ما قد يعترض مجهوداتنا من عوائق وصعوبات ، رغبة في تحديد العناصر الأساسية الكفيلة بالنهوض بقطاع التكوين المهني وتنميته مستقبلا .

وفي إطار سياسة الحوار التي تنهجها حكومتنا في شتى القطاعات وعلى مختلف المستويات ووعيا منا بطبيعة التحول والتطور اللذين يطبعان حقل التكوين المهني بصفة دائبة ، دعونا إلى عقد مثل هذه المناظرة كل سنتين لتشكل ، بإسهام كل الأطراف المعنية ، منبرا واسعا لتبادل وجهات النظر والتأمل ، بغية تصويب اتجاهاتنا وتحديد اختياراتنا في هذا الميدان .

وبمناسبة خطابنا المؤرخ بـ 8 يوليوز 1984 أعطينا أوامرنا لحكومتنا بإدخال إصلاح جذري على نظام التكوين المهني حتى يصبح وسيلة لشحذ مواهب وملكات الشباب وصقلها ، وأداة لإنتاج الكفاءات والخبرات الضرورية لكافة القطاعات الإنتاجية تحقيقا للنمو الإقتصادي والإجتماعي ومواجهة للتحديات العلمية والتكنولوجية وتكريما للعمل اليدوي وتشريفا له .

وقد تم بحمد الله وعون منه تحقيق ما دعونا إليه وذلك بفضل تظافر الجهود المخلصة والعمل الدؤوب لكل من الإدارات والقطاعات المشغلة ، التي أسهمت بحظ وافر في النهوض بهذا الميدان سواء على مستوى التأطير والخبرة أو على مستوى الإستشارة والمشاركة الفعالة .

وكان من ثمار تلك الجهود ، توسيع الطاقة الإستيعابية لمؤسسات التكوين المهني بفضل إنجاز عشرة معاهد للتكنولوجيا كل سنة ، حيث تضاعفت أربع مرات لتصل إلى ما يناهز 130.000 مقعدا خصص منها جزء هام للعالم القروي الذي ما فتئنا نوليه حدبنا ورعايتنا .

ولقد انتهجت حكومتنا في تنمية هذا القطاع خطة متناسقة ، راعت فيها مطابقة التكوين بحاجيات وطلبات سوق الشغل ، وتحسين جودته بما يستجيب لمعايير ومتطلبات العالم المهني . جعلتنا نخلق عدة تخصصات جديدة ، والتخلي عن أخرى أضحت متجاوزة ، وذلك بعد استكشافات ميدانية واسعة حللت جميع إمكانيات وحاجيات سوق الشغل ، باتصال وثيق مع جميع الأطراف المعنية ، من



إدارات وجمعيات وغرف مهنية وغيرها، شملت على الأخص القطاعات الكفيلة بإحداث مناصب جديدة للشغل.

ولم نقتصر في هذه الدراسات على الصعيد المركزي فحسب، بل أخذنا بعين الإعتبار مميزات الإقتصاد المحلي، وخصوصيات كل جهة، بغية التعرف على معطيات التشغيل وتطوراتها.

وقد مر هذا التخطيط عبر قنوات للحوار كانت قاعدتها الهياكل والأجهزة الإستشارية التي تم إحداثها، والمتمثلة في اللجنة الوطنية واللجان الإقليمية للتكوين المهني ومجالس الإتقان التي تلعب داخلها القطاعات المشغلة والإدارات والجماعات المحلية دورا أساسيا.

ولقد أشرنا غير ما مرة، ونؤكد هنا من جديد على الدور الذي يتعين على الجماعات المحلية القيام به في هذا المجال، والتي يتعين عليها أن تكثف مجهوداتها، بتعاون مع القطاعين العام والخاص، للنهوض بهذه المسؤولية الوطنية.

ونريد أن نشير هنا إلى رغبتنا الأكيدة في أن يصبح التكوين وسيلة للتنمية الجماعية، وعنصرا فعالا لخلق شبكة من المقاولات الصغرى والمتوسطة في الجماعات، تسهم في خلق نشاط اقتصادي محلي لا يلبث أن تتولد عنه إمكانيات هامة للتشغيل.

كما لايجب أن يغيب عن أذهاننا جميعا أن جودة التكوين تكتسي أهمية قصوى، باعتبارها العامل الأساسي لضمان تشغيل الخريجين واحتفاظهم بعملهم، والمساهمة في الرفع من إنتاجية المقاولة الوطنية، وتمكينها من أن تتبوأ المكانة اللائقة بها.

والجودة التي نريدها لا تنحصر فقط في الإتقان والمهارة في العمل، بل تعني كذلك زرع روح الإخلاص والإتقان في فكر الشباب المغربي.

وحتى يتسنى حفز روح الخلق والإبداع في شبابنا، أصدرنا تعليماتنا لتنظيم مباراة عامة كل سنة للمتدربين في مؤسسات التكوين، بغية اصطفاء المتفوقين من بينهم واكتشاف النبغاء، تشجيعا لهم على المزيد من العطاء والإبتكار. وقد أثلج صدرنا ما علمناه من كون بعض المتفوقين حصلوا على براءات للإختراع سجلوها بأسمائهم.

ولا يغرب عن بالنا ما للمكون من دور فعال في السهر على جودة التكوين، هذا الدور الذي لا يقتصر على الجانب التربوي وحده بل يتعداه إلى التأطير التقني والمهني، الأمر الذي يستدعي من المكون بذل مجهودات متواصلة لمواكبة المستجدات المهنية والتطورات العلمية والتكنولوجية.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن ننوه بأسرة المكونين الذين برهنوا خلال السنوات الأخيرة عن روح وطنية عالية وتفان مثالي في الإضطلاع بمسؤولياتهم.

ولتدعيم المجهودات التي تبذلها هذه الأسرة في مجال تحسين الجودة والرفع من مردودية التكوين، ارتأينا إحداث معهد وطني للتكوين والبحث البيداغوجي ليكون أداة فعالة تساعد على إعداد المناهج والبرامج ومراجعتها، وإدخال الوسائل التقنية والتربوية الجديدة، وتهييء خطط التكوين الأساسي والمستمر لفائدة المكونين والقيام بدراسات وأبحاث في المجال التقني والتربوي.

إن المميزات الرئيسية التي يجب أن تطبع نظام التكوين المهني، تكمن في ضرورة مسايرته لتطور التقنيات ومواكبته لتغيير المهن وحاجيات سوق الشغل.

ولا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا إذا وفرنا لنظامنا المرونة اللازمة واللامركزية الكفيلة بإعطائه القدرة على الإنفتاح والتأقلم مع المحيط المهني. لذلك نريد أن نقطع أشواطا كبيرة في تخويل مؤسسات التكوين المهني الإستقلال المالي والإداري، وإشراك القطاع الخاص، إلى جانب الجهاز الإداري في تسيير دواليبها.

وحرصنا أيضا على تنمية التكوين وضمان جودته من خلال استنباط أساليب جديدة تستمد



عناصرها من تقاليدنا العريقة تتمثل في التمرس على المهنة مباشرة داخل وحدات الإنتاج، وأعطينا أوامرنا إلى الحكومة قصد إعداد مشروع قانون يرسم أسس هذا النمط من التكوين وينظمه بطريقة عصرية.

ونظرا لما يكتسيه نظام التكوين بالتمرس من أهمية قصوى في الإشراك المباشر للمقاولات في عملية التكوين وتسهيل إدماج الخريجين في الحياة العملية ندعو الجمعيات والغرف المهنية لتدعيم هياكلها قصد الإضطلاع بالمسؤوليات الجديدة التي ستناط بها في هذا المجال للنهوض بهذا النوع الجديد من التكوين.

كما يجب علينا أن نبتكر طرقا ووسائل جديدة للتكوين، وإننا لنتابع عن كتب التجربة الرائدة التي انطلقت في إطار التكوين التعاقدي الذي يتم عبر إبرام مجموعة من الإتفاقيات مع الجمعيات والهيئات المهنية، تنظم تكوينا مزدوجا يشارك فيه، بصفة متوازية، مؤسسات التكوين التابعة للدولة وللقطاع الخاص. يقينا منا أن هذا هو الطريق الفعال لتقريب مواصفات التكوين من متطلبات الإنتاج.

إن مراعاة البعد الإقتصادي للتكوين، وضرورة مسايرة تجدد المعارف والتقنيات وتطورها يحتم عدم الإكتفاء بالتكوين الأساسي ويدعو لأن تندرج عملية التكوين ضمن حركية دائمة تتخلل الحياة المهنية للعامل.

ومن هذا المنظور، فإن على مؤسساتنا الإقتصادية أن تولي اهتماما متزايدا بالموارد البشرية والرفع من المستوى العام للمهارات والمؤهلات الوطنية بإعداد مشاريع تنموية محكمة، تهدف إعطاء فرصة التكوين المستمر والدائم لليد العاملة، وتوفير المناخ الملائم للحركية المهنية وكذا إحداث بنيات وهياكل داخلها للسهر على هذا التكوين تدعيما للمجهودات التي يبذلها مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في هذا المضمار.

إن الهدف الرئيسي من التكوين هو التشغيل بغية إدماج الشباب في الحياة العملية.

وقد اتخذت حكومتنا في هذا السياق عدة تدابير وإجراءات توجت بإحداثنا مجلس وطنيا للشباب والمستقبل سيعقد دورته الأولى في الأسابيع القليلة القادمة ،لينظر في قضايا التشغيل بصفة عامة. وإن مناظرتكم هذه لتنعقد في ظروف مواتية للمساهمة في تحضير أشغال هذا المجلس الذي ننتظر منه الكثير.

إن تجربتنا في ميدان إدماج الشباب تعززت بإصدار القانون 87/ 36 الذي يخول قروضا لدعم المتخرجين من الشباب الراغبين في إنشاء مقاولاتهم الخاصة، وكذلك بإصدار القانون 87/ 16 الذي يفسح المجال أمام الشباب المتخرج من مؤسسات التكوين المهني بمنحهم تشجيعات وإعفاءات مهمة في إطار كل الإستشارات التي يقومون بها، وكذلك لتسهيل إدماجهم في المقاولات التي يلتحقون للعمل بها.

وبفضل تظافر جهود الإدارات المعنية والمؤسسات البنكية، وبالرغم من حداثة عهد هذين القانونين، سجلنا بكامل الإرتياح إنشاء ما يقرب ألفي مقاولة صغيرة ستكون بحول الله مشتلا لجيل جديد من المقاولين.

وقد عملت حكومتنا على تنفيذ تعليماتنا الصادرة إليها في خطابنا بتاريخ 8 يوليوز 1985، والقاضية بتنظيم مزاولة بعض الحرف حتى يقتصر ولوجها على حملة شهادات التكوين المهني وذوي المؤهلات المهنية المشهود لهم بها. وأصدرت قانونا في هذا الصدد من شأنه ليس فقط خلق فرص جديدة للتكوين، بل أيضا حماية المستهلك الذي يحتاج إلى هذا النوع من الضمانات.

إن ميدان التكوين المهني ليستمد تطوره من تفتحه على المناخ العالمي، والمناخ المغاربي، لذلك



يجب أن نوطد أواصر تعـاوننا مع المنظمات والهيآت الدوليـة ، والدول الصديقة والشقيقة ، وخـاصة منها دول المغرب العربي .

وحري بنا في هذا الإطار تكثيف اللقاءات وتبـادل التجارب والخبرات لتنسيق وتوحيد جهودنا في هذا الميدان من أجل تكوين مواطن مغاربي مؤمن بوحدة الهدف والمصير المشتركين .

إن منـاظرتكم هـذه المنعقدة تحت شعـار «تعبئة كـل الطاقـات من أجل ضمان مستقبل شبابنـا» لتستنبط مغزاها من الحديث الشريف لجدنا الأكرم صلوات الله وسلامه عليه :

«المومن للمومن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا» .

كلل الله أعمالكم بالنجاح ، ووفقكم لما فيه الخير والسداد .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

حرر بالقصر الملكي العامر بالرباط
يوم الإثنين 3 شعبان 1411
الموافق لـ 18 فبراير 1991